

الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في محافظة معان

Economic and Social Realities of Women in Ma'an Governorate

فؤاد كريشان، وأكرم العوض

Fuad Kreishan & Akram Awad

قسم الاقتصاد، كلية ادارة الأعمال والاقتصاد، جامعة الحسين بن طلال، الأردن

بريد الكتروني: fuadkreishan@yahoo.com

تاريخ التسليم: (٢٠١٠/٤/٤)، تاريخ القبول: (٢٠١١/٤/٢٥)

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع المرأة الاقتصادي والاجتماعي في محافظة معان، ففي مجال الخصائص الاجتماعية، بينت الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه المرأة في محافظة معان تكمن في ارتفاع معدلات الأمية، مما ينعكس سلباً على مشاركتها في قوة العمل، وبالتالي تدني مستواها المعيشي. أما في الجانب الإيجابي فقد تمكنت المرأة من ردم فجوة التعليم العالي حيث حققت المرأة في معان معدلات التحاق في درجة البكالوريوس تفوق المستوى الوطني. وفيما يتعلق بالواقع الاقتصادي، بينت الدراسة أن أهم المعوقات التي تقف أمام المرأة تكمن في ارتفاع معدلات البطالة، إذ بينت الدراسة أن معدلات البطالة لدى الإناث في محافظة معان تفوق المستوى الوطني، وفي ظل الأوضاع الحالية للمحافظة وغياب المشاريع الاقتصادية والتنموية، وزيادة إقبال المرأة على التعليم العالي، فإن معدلات بطالة الإناث في محافظة معان مرشحة للارتفاع. وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات على مستوى المحافظة للتعامل مع التحديات، والمعوقات الاقتصادية، والاجتماعية التي تواجه المرأة في محافظة معان وبخاصة في مجال الحد من مشكلتي الأمية والبطالة.

Abstract

This research aims to analyze the reality of women's economic and social status in Ma'an Governorate, in the field of social characteristics, the study showed that the most important challenges facing women in the governorate of Ma'an lies in the high illiteracy rates, which reflected negatively on their participation in the labor force, and thus lower their standard of living. On the positive side, women have been able to bridge

the gap in terms of higher education, women in Ma'an have made enrollment in bachelor's degree higher than the national level. With regard to economic reality, the study showed that the most important obstacles that stand in front of women lies in the high rates of unemployment, as the study showed that the unemployment rate among females in Ma'an Governorate is higher than the national level, under the current conditions of the Governorate and the absence of economic and development projects, and increase of women enrollment at higher education, the rates of female unemployment in the governorate of Ma'an expected to rise. The study recommended the need to adopt a strategy at the Governorate level to deal with the social and economic challenges and constraints facing women in the Governorate of Ma'an and in particular in reducing the problems of illiteracy and unemployment.

المقدمة

إن مفهوم التنمية البشرية يرى أن الانسان هو محور عملية التنمية، وترتبط التنمية البشرية بعناصر تقليدية تشمل التعليم، لصحة، السكن، عناصر غير تقليدية، وهي حالة البيئة، أوضاع المرأة، الديمقراطية، وحقوق الانسان، يضاف إلى ما سبق، أن التنمية البشرية تحظى بأهتمام متزايد باعتبارها أداة لرفع الانتاجية، وتحقيق المساواة في الفرص، كما أن منهج التنمية البشرية يرى أن زيادة الدخل شرط أساسي للنمو الاقتصادي، ولكنه غير كافي للتقدم الإنساني، بل لابد من تحقيق العدالة في توزيع هذا الدخل، إلى جانب ذلك يدعو هذا المنهج إلى العدالة في الفرص بين الجنسين، والاختيارات بين الأجيال المختلفة.

ومن هذا المنطلق الذي يبرز فيه البعد الإنساني للتنمية محوراً أساسياً، لا بد وأن يؤخذ في الاعتبار الدور الذي يمكن أن تسهم به المرأة في التنمية أمأ، وربة أسرة، وعاملة، وكمشاركة في عملية التنمية. إلا أنه على الرغم من التركيز الشديد على قضايا التنمية البشرية، والمساواة، والالتزام العالمي بها. كما برز في العديد من المؤتمرات العالمية: أهمها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في ريودي جانير ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي لحقوق الانسان في فيينا ١٩٩٣، والمؤتمر العالمي للمرأة في بكين عام ١٩٩٥، إلا أن هناك تفاوتاً واضحاً في الفرص المتاحة بين المرأة والرجل من جهة، وبين الفرص المتاحة للمرأة نفسها، وذلك حسب طبيعة الخصائص الاقتصادية، والاجتماعية للمرأة التي تختلف من مجتمع إلى آخر (شبانة: ١٩٩٩، ص ٤١).

وتجدر الإشارة إلى أن دور المرأة في عملية التنمية يعتمد بشكل كبير على جملة من العوامل التي تؤثر على استعداد المرأة للمشاركة في التنمية، وتتمثل هذه العوامل في طبيعة الاطار الاجتماعي الثقافي المحيط بالمرأة، والتنمية الاقتصادية المتحققة في المجتمع، بالإضافة إلى سياسات الدولة المتعلقة بالمرأة. ولاشك أن هذه العوامل جميعاً تتفاعل بعضها مع بعض

لتشكل طبيعة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمرأة التي تؤثر بدورها على مشاركة المرأة في عملية التنمية بكافة مجالاتها (فرج: ١٩٩٦ ص، ١١).

وحيث أن دور المرأة ومشاركتها في التنمية تختلف بحسب العوامل السابقة، لذلك كان لابد من دراسة طبيعة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة ليس على مستوى الدولة فحسب، بل على مستوى المجتمعات المحلية المكونة لها. لذلك فإن هذه الدراسة سوف تبحث الواقع الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي ابراز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في محافظة معان، إذ أن محافظة معان هي من أكبر محافظات المملكة مساحة وتمثل ما نسبته (٣٧%) من المساحة الإجمالية للأردن، ويمثل سكانها ما نسبته (٢%) من إجمالي سكان المملكة، وحسب دليل التنمية البشرية الأردني لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ سجلت محافظة معان اقل معدل لها على مستوى المملكة (وزارة التخطيط: ٢٠٠٤، ٢٠٠٠).

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية للمرأة في محافظة معان، إذ تقتصر الدراسة في تحديد الخصائص الاجتماعية على: التركيب العمري والنوعي، الحالة الزوجية، والمستوى التعليمي. بينما تتناول في جانب الخصائص الاقتصادية: المشاركة في سوق العمل، ومعدلات البطالة. ومن ناحية ثانية تهدف الدراسة إلى تحديد أهم الفروقات بين أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية في محافظة معان والمستوى الوطني.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة كونها من الدراسات المحدودة التي تُقدم تحليلاً وصفيًا يقوم على أساس تحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في محافظة معان، ومقارنتها بالمستوى الوطني، لذلك فإنها سوف تمثل مرجعاً أساسياً لصنّاع القرار، والمهتمين بشؤون المرأة على مستوى المحافظة، والمستوى الوطني أيضاً. كما يؤمل من الدراسة أن تسهم في ردم فجوة التنمية المتعلقة بأوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية في محافظة معان وذلك من خلال الاستنتاجات والتوصيات التي ستتوصل إليها الدراسة.

مشكلة الدراسة

أكد علماء الاجتماع أن البناء الاجتماعي، وثقافة المجتمع هما محددان أساسيان للسلوك الإنساني بشكل عام، وسلوك المرأة بشكل خاص، ويشير البناء الاجتماعي إلى تنظيم معين للسلوك اليومي لافراد المجتمع وعلاقاتهم الاجتماعية، بحيث يمكن التنبؤ بسلوك هؤلاء الأفراد، ويتألف البناء الاجتماعي من المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، الاقتصاد، التربية، الدين والسياسة ...) في حين أن الثقافة تتألف من منظومة القيم والمعتقدات والمعايير والقوانين التي يشترك فيها أفراد المجتمع التي توجه تفكيرهم وسلوكهم. وقد شهد المجتمع الأردني تطورات ملموسة في

مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود الثلاثة الماضية، وقد أسهمت هذه التطورات في تغيير أنساق الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما أسهمت هذه التطورات في زيادة مشاركة المرأة في الحياة بمختلف جوانبها. إلا أن هذه التطورات قد تباينت من منطقة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، وذلك حسب طبيعة ودرجة تأثر هذه المجتمعات بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية ومدى الانفتاح على المجتمعات الأخرى. وحيث أن محافظة معان، حسب المؤشرات الرئيسة للتنمية البشرية ونوعية الحياة تأتي في المرتبة الأخيرة بين باقي محافظات المملكة (كما أشرنا سابقاً)، فإنه من المتوقع أن يكون هناك فجوة في أوضاع المرأة، ونسبة مشاركتها في التنمية في محافظة معان مقارنة مع مستوياتها الوطنية. مما سبق نستنتج أن المشاركة الفعالة للمرأة في عملية التنمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعها الاقتصادي والاجتماعي، ونمط القيود الثقافية، ونوع العلاقات السائدة في المجتمع، لذا فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما طبيعة الخصائص الاقتصادية للمرأة في محافظة معان؟
٢. ما طبيعة الخصائص الاجتماعية للمرأة في محافظة معان؟
٣. ما طبيعة الفروقات بين أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة مقارنة بالمستوى الوطني؟

منهجية الدراسة

سوف تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي من خلال استخراج وتحليل البيانات اللازمة من المسوحات الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بها جامعة الحسين بن طلال خلال الاعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، إضافة إلى المسوحات العامة للمملكة الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة، و من خلال الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة من مصادر البيانات المحلية والدولية.

مصطلحات الدراسة

قوة العمل: يشير مصطلح قوة العمل إلى مجموع المشتغلون والمتعطلون من مجموع السكان في سن العمل، ويطلق عليها أيضاً النشيطون اقتصادياً.

معدل النشاط الاقتصادي الخام: ويشير الى النسبة المئوية لعدد الاشخاص النشطين اقتصادياً الى جملة عدد السكان، وهو يمثل نسبة حجم السكان الذين يقومون بالعمل.

معدل النشاط الاقتصادي المنقح: وهو يمثل عدد الاشخاص الذين اعمارهم (١٥-٦٤) والمشاركين في قوة العمل وحسب كنسبة مئوية من مجموع السكان ضمن نفس الفئة العمرية.

معدل البطالة: ويمثل جميع الافراد العاطلين والباحثين عن عمل الذين اعمارهم ١٥ سنة فأكثر خلال فترة الاسناد.

التركيب العمري والنوعي: يمثل توزيع السكان حسب العمر والنوع الاجتماعي (الجنس).

الدراسات السابقة

توجد دراسات عديدة تناولت المرأة والتنمية، ولكن الدراسات التي ركزت على أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على مشاركة المرأة في عملية التنمية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات الأردنية قليلة، بل محدودة جداً. وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي توفرت لدى الباحثين:

دراسة التكريتي وقعواري (١٩٩٠) الصادرة عن وزارة التخطيط، وقد تناولت الدراسة مكانة المرأة في المجتمع الأردني، ودور المرأة في عملية التنمية من خلال مجموعة مختارة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية المتاحة، وقد توصلت الدراسة إلى وصف مُحَدَدَات مكانة المرأة في المجتمع الأردني. إذ بينت الدراسة أن أهم محددات مكانة المرأة في المجتمع الأردني تتمثل في: طبيعة الإطار الاجتماعي، منظومة الثقافة، التقاليد المحيطة بالمرأة، مستوى التنمية الاقتصادية المتحققة، إضافة إلى سياسات الدولة المتعلقة بالمرأة.

دراسة ناصر (١٩٩٥) الصادرة عن منظمة الاسكوا، وقد تناولت الدراسة أوضاع المرأة في المجتمع القروي، وإمكانية دمج المرأة في عملية التنمية من خلال المشاركة في الجمعيات النسائية، وقد اعتمد الباحث منهج التحليل الوصفي. وقد توصلت الدراسة إلى أن التعليم هو المحدد الأكبر لمشاركة المرأة في التنمية، كذلك بينت الدراسة أن متغيرات مثل: العمر والحالة الزوجية تشكل عوامل مؤثرة في النشاط الاقتصادي للمرأة.

دراسة ميلز (Miles) (٢٠٠٢) وقد تناولت الدراسة علاقة الجندر بسوق العمل في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر على قدرة المرأة على المشاركة في سوق العمل، والحصول على فرصة عمل، وتتمثل هذه العوامل في: سهولة تنقل أفراد الأسرة والمرأة بشكل محدد، حجم العائلة، مستوى وطبيعة فرص العمل في القطاع العام والدولة، موقع العمل. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة اخذ هذه العوامل بعين الاعتبار في استراتيجية التنمية المتعلقة بزيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في الأردن.

دراسة مركز الاميرة بسمة لشؤون المرأة (١٩٩٩) وقد هدفت هذه الدراسة إلى: استعراض واقع المرأة الأردنية، وتحديد أهم المشاكل التي تواجه المرأة، وقد شملت الدراسة المحورين التاليين: المؤشرات السكانية الاساسية، ومكانة المرأة في المجتمع الأردني. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك قبولاً متزايداً واعترافاً رسمياً بأهمية المشاركة للمرأة في الاردن، فقد ساهمت المرأة الأردنية بدور إيجابي في عملية التنمية واستفادت من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أحدثتها خطط التنمية المتعاقبة، وقد بينت الدراسة أن البناء الاجتماعي الأردني

بناء تقليدي يتميز بهيمنة السلطة الأبوية وبمساعدة من المؤسسات الاجتماعية الأسرية، والدينية، والاقتصادية، والتعليمية والسياسية التي تعزز الأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي.

دراسة العوض (٢٠٠٩) (رسالة ماجستير) بعنوان الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان: هدفت هذه الدراسة إلى لقاء الضوء على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان من حيث التوزيع السكاني والقوى العاملة والدخل والإنفاق، إضافة إلى البحث في أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه سكان المحافظة. وقد اعتمدت هذه الدراسة في تحليلها على الأسلوب الوصفي وتم جمع البيانات فيها من خلال استبانة تم توزيعها على (١٣٨٩) أسره في محافظة معان، إلا أن هذه الدراسة لم تأخذ بعين الاعتبار وضع المرأة في المحافظة على وجه الخصوص وإنما أخذت بعين الاعتبار الأسرة ككل دون اعتبار للجنس.

دراسة البنك الدولي (World Bank) (٢٠٠٦) بعنوان التقدم الاقتصادي للمرأة في الاردن، ومن جملة ما توصلت له الدراسة أن الادوار الاقتصادية للمرأة الاردنية لا تتطابق مع النمط الملاحظ في دول ذوي الدخل المتوسط المماثلة، وحتى في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وقد توصلت الدراسة الى أن حصول النساء على التقدم الاقتصادي يعتمد على الاتجاهات الاجتماعية التي تؤكد الادوار المتباينة داخل العائلة، وطبيعة المحيط الذي تعيش فيه المرأة، مما ينعكس على أدوار وعلاقات جنسية محدودة بدقة تعود جذورها الى نمط الثقافة والتقاليد السائدة في الاردن.

من خلال ما تقدم نجد أن الدراسات السابقة قد توصلت إلى أن هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر على مكانة المرأة في المجتمع الأردني، ودورها في عملية التنمية، وتتخلص هذه المحددات في: (طبيعة الإطار الاجتماعي الثقافي المحيط بالمرأة، التنمية الاقتصادية المتحققة في المجتمع، بالإضافة إلى مجموعة القوانين والسياسات الحكومية المتعلقة بالمرأة)، وقد تبين أن معظم هذه الدراسات ركزت على أوضاع المرأة الأردنية على المستوى الوطني، ولم تكن هناك دراسات تتناول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة على مستوى المحافظات، ومدى التطابق، والاختلاف، بين أوضاع المرأة الأردنية على المستوى الوطني، ومستوى المحافظات، وبالتالي فقد جاءت هذه الدراسة لتسد فجوة في الأدبيات المتعلقة في دراسات المرأة في الأردن في هذا الجانب، وذلك من خلال دراسة وتحليل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في محافظة معان، ومدى تطابقها مع النمط الملاحظ للمرأة الأردنية على المستوى الوطني، لذلك فإن من المؤمل أن تسهم هذه الدراسة في ردم فجوة التنمية المتعلقة بأوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية في محافظة معان وذلك من خلال الاستنتاجات، والتوصيات التي ستنصل إليها الدراسة.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الأردنية: مؤشرات عامة

أخذ الأردن العديد من السياسات والإجراءات الداعمة لقضايا المرأة باعتبارها عنصراً فاعلاً وشريكاً كاملاً في عملية التنمية، حيث تم تأسيس اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

عام ١٩٩٢، التي عملت على إعداد الإستراتيجية الوطنية للمرأة والتي شملت ضمن محاورها: المجال السياسي، التشريعي، الاجتماعي، الصحي، التعليمي، والاقتصادي، إضافة إلى جملة من الإجراءات المقترحة الهادفة إلى تعزيز مساهمة المرأة، مشاركتها في العمل، التعليم، القيادة، وما إلى ذلك من مناحي العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وسوف نتناول في هذا المبحث الخصائص الاجتماعية للمرأة وتشمل: التركيب العمري والنوعي للإناث، والحالة الزوجية، والمستوى التعليمي، أما في مجال الخصائص الاقتصادية فسوف نتطرق إلى المشاركة في قوة العمل، وبطالة المرأة.

أولاً: الخصائص الاجتماعية للمرأة

للمرأة خصائص اجتماعية، وبيولوجية، تؤهلها للمشاركة في عملية التنمية، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي خاصة أنها تشكل نصف المجتمع. وسوف نتناول فيما يلي الخصائص الاجتماعية للمرأة وتشمل: التركيب العمري والنوعي، الحالة الزوجية، والمستوى التعليمي للمرأة.

١. التركيب العمري والنوعي

تعد دراسة التركيب العمري والنوعي Age - Sex Composition، على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان، ذلك لأنها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناً أو ما يعرف بنسبة النوع، ويحدد التركيب العمري الفئة المنتجة في المجتمع، التي يقع على عاتقها عبء إعالة Dependency، باقي أفرادها، كذلك يعد التركيب العمري والنوعي نتاجاً للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد، ووفيات، وهجرة التي لا يمكن اعتبار أحدها مستقلاً كلياً عن الآخر بل يؤدي أي تغيير في أحد هذه العوامل إلى التأثير في العاملين الآخرين.

وفيما يتعلق بالاردن تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤ إلى أن الإناث يشكلن (٤٨.٥%) من مجموع سكان الأردن، إذ بلغ عددهن (٢٥٨١٨٣٨) نسمة. ويتضح أن نسبة الإناث صغار السن (أقل من ١٥ سنة) تشكل (٣٧.٥%) من مجموع الإناث، وبالمقابل فإن نسبة الإناث كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) تبلغ (٣.٣%) من إجمالي الإناث، أما الإناث في سن القدرة على الإنجاب (١٥-٤٩ سنة)، فتبلغ (٥٦.٣%) من جملة الإناث الأردنيات. وهذا التركيب الفتي للسكان الإناث يمثل صورة طبق الأصل عن البناء الديموغرافي للمجتمع الأردني ككل، إذ تبلغ نسبة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) (٣٧.٣%)، وكبار السن (٦٥ سنة فأكثر) (٣.٢%) من إجمالي سكان الأردن لعام ٢٠٠٤، مما يشير إلى أن نسبة السكان الذين هم في سن العمل (١٥-٦٤) يشكلون مانسبته (٦٠.٥%) من إجمالي السكان، أي أن المجتمع الاردني هو مجتمع فتي يتميز بارتفاع نسبة السكان في سن العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات السكانية تشير إلى أنه من المتوقع أن ترتفع نسبة الفئة العمرية (١٥-٦٤) إلى (٧٠.٥%) في عام ٢٠٢٥ من إجمالي عدد السكان. لذلك فإنه ينبغي التخطيط للاستعداد لهذا الوضع، وهو ما بات يعرف بالهبة الديموغرافية التي ستظهر في الاردن

في العام ٢٠١٥ وتستمر حتى عام ٢٠٤٠ (دائرة الاحصاءات العامة، الملتقى الوطني الثالث للسكان: ٢٠٠٧).

٢. الحالة الزوجية

تُعد الحالة الزوجية، بما في ذلك الطلاق، والترمل، من الخصائص الديموغرافية الاجتماعية المهمة للمرأة، إذ تشير الإحصاءات أن هناك ارتفاعاً في نسبة العزوبية للإناث، إذ ارتفعت النسبة من (٢٦.٤%) عام ١٩٧٩ (دائرة الاحصاءات العامة: ١٩٧٩) إلى (٣٦.٠%) عام ٢٠٠٨ كما في الجدول (١) وهذا يعود للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية منها: ارتفاع سن الزواج بسبب الإقبال على التعليم، الالتحاق بسوق العمل، ارتفاع تكاليف الزواج، والمظاهر الاجتماعية السائدة (بدارنة: ٢٠٠٧). أما نسب الطلاق بين الإناث فقد ارتفعت نسبياً من (٠.٩%) حسب تعداد ١٩٧٩ إلى (٢.٦%) عام ٢٠٠٩ (دائرة الاحصاءات العامة: ٢٠٠٩، ص ١)

جدول (١): التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن ١٥ سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية لعام ٢٠٠٨.

الحالة الزوجية	نسبة مئوية
عزباء	٣٦.٠
متزوجة	٥٥.٦
مطلقة	١.٢
أرملة	٧.٢
منفصلة	٠.٠
المجموع	١٠٠%

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٨) إحصاءات المرأة.

٣. المستوى التعليمي

حقق الأردن تقدماً كبيراً في مجال التعليم الأساسي، والعالي خلال العقود المنصرمة الماضية؛ مما انعكس بشكل كبير على تعليم الإناث حيث أحرزت الإناث في الأردن تقدماً فائقاً في مجال التعليم ساهمت إلى حد ما في سد الفجوة في مؤشرات التعليم بين الذكور والإناث. إلا أن الأمية مازالت منتشرة بين الإناث وبمعدل مرتفع (١٠.٨%) مقارنة بالذكور الذين لم يزد معدل الأمية بينهم عن (٣.٧%) في عام ٢٠٠٨ أي أن الأمية بين الإناث تفوق ضعفي ما هي عليه بالنسبة للذكور (دائرة الاحصاءات العامة: ٢٠٠٩).

يلاحظ من الجدول (٢) أن أعلى نسبة للإناث حسب المستوى التعليمي هي مرحلة التعليم الثانوي (التوجيهي) حيث بلغت نسبتهن (١٩.٤%)، و يلاحظ كذلك أن هناك تقارباً نسبياً في

نسب الإناث الملتحقات في التعليم الأساسي والثانوي وبنسبة (١٨.٦%) و(١٩.٤%) على التوالي. كما يشير الجدول إلى الإقبال على التعليم النظامي عند الفتيات، وانخفاض نسب الملتحقات بالتعليم المهني بعد المرحلة الثانوية والذي يشمل: مجالات الحرف التقليدية، التصنيع المنزلي، التجميل، التمريض، والتعليم الفندقية. أما نسبة الإناث من حملة البكالوريوس فقد ارتفعت من (١%) عام ١٩٧٩ (دائرة الإحصاءات العامة: ١٩٧٩) إلى (١٠.٣%) عام ٢٠٠٨ أي بنسبة عشرة أضعاف كما في الجدول (٢).

وتشير البيانات إلى أن التحاق الإناث بكليات العلوم الإنسانية كان بنسبة ثلاثة أضعاف مقارنة بالكليات العلمية الأخرى (وزارة التعليم العالي: ٢٠٠٧)، ويلاحظ من الجدول (٢) كذلك، الانخفاض الملموس في نسب التحاق الإناث في الدراسات العليا (ما بعد البكالوريوس) مقارنة بنسب الالتحاق بمرحلة البكالوريوس وقد يعود ذلك إلى الزواج، وربما إلى توجههن إلى الالتحاق بسوق العمل، أو قد يكون بسبب ارتفاع تكاليف الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه)، حيث بلغت نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم العالي (دبلوم عالي، ماجستير، ودكتوراه) نحو (٠.٨%) في عام ٢٠٠٨، جدول (٢).

جدول (٢): النسبي للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن ١٥ سنة فأكثر التوزيع حسب المستوى التعليمي لعام ٢٠٠٨.

المستوى التعليمي	نسبة مئوية
أمية	١١.٤
ملمه	٣.٨
ابتدائي	٩.١
إعدادي	١٦.٦
أساسي	١٨.٦
تلمذة مهنية	٠.٠
ثانوي	١٩.٤
دبلوم متوسط	١٠.٠
بكالوريوس	١٠.٣
دبلوم عالي	٠.٢
ماجستير	٠.٥
دكتوراه	٠.١
المجموع	%١٠٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٨) إحصاءات المرأة.

ثانياً: الخصائص الاقتصادية

تحظى دراسة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بأهمية بالغة؛ نظراً لأن تطور هذا المؤشر هو من أهم مقاييس التقدم الاجتماعي في أي مجتمع، وفي المقابل فإن عمل المرأة هو من أحد العوامل الرئيسية التي ترفع مكانة المرأة في المجتمع ومساهمتها في النشاط الاقتصادي. ويمتد أثرها إلى جميع جوانب حياتها بما فيها سلطة اتخاذ القرار في العائلة والمجتمع ككل (Flynn and Oldham: 1999). وسوف نتناول في جانب الخصائص الاقتصادية للمرأة: المشاركة في قوة العمل، ومعدل البطالة وذلك كما يلي:

١. المشاركة في قوة العمل

يشير مصطلح قوة العمل إلى مجموع المشتغلين والمتعطلين من مجموع السكان في سن العمل، ويطلق عليها أيضاً (النشيطون اقتصادياً)، تشير البيانات الإحصائية إن معدل النشاط الاقتصادي المنقح للذكور أعلى بكثير من معدل النشاط الاقتصادي للإناث، حيث بلغ حوالي ستة أضعاف قيمة المعدل للإناث في عام ١٩٩٤ (٧٠.٠% للذكور مقابل ١١.٦% للإناث)، (دائرة الإحصاءات العامة: ١٩٩٤) وحوالي أربعة أضعاف معدل النشاط الاقتصادي للإناث في عام ٢٠٠٨ (٦٤.٤% للذكور مقابل ١٤.٧% للإناث) جدول (٣)، وهو ما يشير إلى إن الفجوة في معدل النشاط الاقتصادي بين الذكور والاناث مرتفعة، مما يدل أيضاً على أن المساهمة الاقتصادية للمرأة أقل بكثير من مساهمة الرجل، أي أن الذكور يشكلون الغالبية العظمى من قوة العمل في الأردن.

وجدير بالذكر أن تدني مشاركة المرأة الاقتصادية هو جزءاً من حالة عامة ويقدم صورة مصغرة من انخفاض المشاركة الاقتصادية للأردنيين ككل، حيث بلغ معدل المشاركة الاقتصادية الخام لإجمالي السكان خلال العام ٢٠٠٨ (٢٥%) وفي المقابل تعتبر نسبة المشاركة الاقتصادية المنقحة منخفضة حيث لا تتجاوز نسبة (٣٩.٨%) لإجمالي السكان كما في جدول (٣)، لكن بمقارنة سريعة بين نسب مشاركة الذكور والاناث بغض النظر عن النسبة العامة يوضح الفرق الكبير بين الطرفين، مما يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي الكلي ورفاه العائلة، خصوصاً ما يرتبط بارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية. حيث أن الأرقام تشير إلى أن معدل مشاركة المرأة الاقتصادية منخفض جداً ولا يتجاوز (١٤.٧%) مما يعني أن (٨٥.٣%) من النساء خارج قوة العمل ولا يسهمن في العملية الإنتاجية وأن هناك عدد كبير من الأفراد غير العاملين مدعومين من قبل الأفراد العاملين، وتعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة مع الدول العربية، حيث بلغت مساهمة المرأة الاقتصادية (٣٠%) لعام ٢٠٠٤ European Training Foundation:2005. أما ما يتعلق بمتوسط دخل المرأة السنوي فتشير البيانات الواردة في الجدول (٣) أن متوسط دخل المرأة السنوي بلغ (٨٣٩) دينار تقريباً عام ٢٠٠٨، كما قدر عدد سنوات الحياة النشطة اقتصادياً للمرأة الأردنية مع نهاية ٢٠٠٢ بنحو ٨ سنوات مقابل ٢٦ سنة للذكور (شتيوي: ٢٠٠٤).

وفي المقابل فقد أظهر مؤشر الفجوة الجندرية للعام ٢٠١٠ الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي تراجع الأردن (٧) مراتب عالمياً و(٥) مراتب عربياً، وقد تبين من المؤشر أن هناك متغيرين من أصل (٤) متغيرات تم فحصهما؛ كانا وراء تراجع مرتبة المملكة، وهما المشاركة الاقتصادية للإناث، والتمكين السياسي لهن، حيث احتل الأردن حسب متغير المشاركة الاقتصادية (١٢٦) عالمياً، فيما حلت بالمرتبة (١١٧) عالمياً ضمن متغير التمكين السياسي (جريدة الرأي: ٢٠١٠، <http://www.alrai.com>).

جدول (٣): معدلات المشاركة الاقتصادية في الأردن حسب الجنس لعام ٢٠٠٨.

المؤشر	ذكور	إناث	المملكة
معدل النشاط الاقتصادي خام	٤٠.١	٩.٣	٢٥
معدل النشاط الاقتصادي المنقح	٦٤.٤	١٤.٧	٣٩.٨
متوسط دخل المرأة سنوياً*	٨٣٨.٨ دينار		

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة (٢٠٠٨) احصاءات المرأة.

* المصدر: دائرة الاحصاءات العامة (٢٠٠٨) دراسة خريطة تمكين المرأة الاردنية، عمان، الاردن.

أما فيما يتعلق بخصائص القوى العاملة من الإناث حسب النشاط الاقتصادي فتشير البيانات الواردة في جدول (٤) إلى تركيز الإناث في قطاعي التعليم، والصحة (الخدمات الاجتماعية) حيث بلغت نسبتهن في قطاع التعليم (٤١.٢%) و(١٥.١%) في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي. وفي المرتبة الثالثة شكلت الإناث المشتغلات في قطاع الإدارة العامة والدفاع ما نسبته (٧.٣%) من إجمالي القوى العاملة. ويبدو أن هناك فرصاً محدودة جداً لعمل المرأة في قطاعات إنتاجية أساسية مثل: الزراعة، التعدين، قطاع الكهرباء، والإنشاءات كما في جدول (٤). وهو ما يشار إليه في الدراسات الجندرية بالفصل أو العزل الوظيفي على أساس النوع الاجتماعي، وهو يعد غير فعال اقتصادياً ويؤدي إلى نسبة مشاركة منخفضة للإناث في سوق العمل. وحسب مقياس دنكن Duncan والبالغ (٠.٤٤) فإن الأردن يبدي قياساً أعلى للفصل المهني من المعدل البالغ (٠.٣٤) لدى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (World Bank: 2006, P3).

ويعد التركيز الشديد للإناث العاملات في قطاع التعليم دليلاً سلبياً على مكانة الإناث في القوى العاملة، ويعود سبب تفضيل الإناث للعمل في قطاع التعليم للعديد من المزايا التي تتمتع بها المرأة في قطاع التعليم، وذلك لقلة الالتزامات المترتبة على المرأة في هذا القطاع وحرية حركتها ضمن مدارس الإناث (عدم الاختلاط)، إضافة إلى الامتيازات التي تتمتع بها المرأة، وهي قلة ساعات العمل، مقارنة بعمل المرأة في القطاعات الأخرى، والعطل الفصلية والسنوية، وهو غير متوفر في القطاعات الأخرى (التكريتي وقعواري: ١٩٩٠، ص٣٦). ويشير الاختلال

في التوزيع من ناحية ثانية إلى عدم تقبل المجتمع بصورة واسعة، تنوع مجالات توظيف الإناث، والتي تؤدي إلى ادماج الإناث في القوى العاملة بشكل كامل.

جدول (٤): التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن ١٥ سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي لعام ٢٠٠٨.

النشاط الاقتصادي	نسبة مئوية
الزراعة والصيد والجرافة	١.٦
التعدين والمقالع	٠.٠
الصناعة التحويلية	٨.٠
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	٠.٦
الإنشاءات	٠.٨
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسريه	٦.٤
الفنادق والمطاعم	٠.٣
النقل والتخزين والاتصالات	٣.٠
الوساطة المالية	٣.٥
الانشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	٤.٧
الادارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الاجباري	٧.٣
التعليم	٤١.٢
الصحة والعمل الاجتماعي	١٥.١
الأنشطة الخدمية المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى	٥.٦
الاسر الخاصة التي تعين افرادا لاداء الاعمال المنزلية	١.٣
المنظمات والهيئات غير الاقليمية	٠.٥
المجموع	١٠٠%

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة (٢٠٠٨) احصاءات المرأة.

٢. بطالة المرأة

تشير احصاءات المرأة لعام ٢٠٠٨ أن معدل البطالة بين الإناث (١٥ سنة فأكثر) قد بلغ (٢٤.٤%) (دائرة الاحصاءات العامة: ٢٠٠٨). ويتضح من جدول (٥) أن البطالة عند الإناث هي بطالة خريجات التعليم العالي، إذ يلاحظ أن نسبة المتعطلات من حملة درجة البكالوريوس هي (٥٢.٨%) مقارنة مع المستويات التعليمية الأخرى، إذ يلاحظ أن نسبة المتعطلات من المستوى التعليمي ثانوي فما دون تبلغ (٢١.٦%)، وهو ما يؤكد النتيجة السابقة.

جدول (٥): التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاتي اعمارهن ١٥ سنة فأكثر حسب حالة النشاط الاقتصادي الحالي والمستوى التعليمي.

المتعل نسبة مئوية	مشتغل نسبة مئوية	المستوى التعليمي
٠.٢	١.٤	أمي
٠.٥	٠.٨	ملم
١.٣	٢.٤	ابتدائي
٢.٠	٥.٠	إعدادي
٩.٩	٥.٨	أساسي
٠.٠	٠.١	تلمذة مهنية
٧.٧	٩.٨	ثانوي
٢٣.٠	٢٥.١	دبلوم متوسط
٥٢.٨	٤٤.٨	بكالوريوس
٠.٧	١.٠	دبلوم عالي
١.٩	٣.٢	ماجستير
٠.٠	٠.٦	دكتوراه

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٨) إحصاءات المرأة.

وتجدر الإشارة الى أن تداخل وتفاعل عدة متغيرات اقتصادية واجتماعية مازالت تحد من زيادة فرص استخدام المرأة ودخولها سوق العمل الأردني كغيرها من الدول النامية الأخرى. ولعل أهم هذه العوامل والمتغيرات هي تراجع النمو الاقتصادي، وظهور مشكلة البطالة منذ منتصف الثمانينيات وتفاقمها بعد حرب الخليج، وتأثير العادات والتقاليد، والموروث الثقافي والاجتماعي - خاصة في القرى - على إتاحة الفرصة لعمل المرأة في مختلف المجالات واستمرار مساهمتها في العملية الإنتاجية (اللجنة الوطنية: ١٩٩٨)، وحسب تقرير اللجنة الوطنية أن الزواج المبكر، والإنجاب المتكرر، وزيادة الأعباء الأسرية الواقعة على كاهل المرأة من أبرز المظاهر المعبرة عن العادات، والتقاليد، والموروث الثقافي والاجتماعي المشار إليها أعلاه.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في محافظة معان

أولاً: محافظة معان نظرة عامة

تعد محافظة معان من أكبر محافظات المملكة من حيث المساحة إذ تقدر مساحتها نحو (٣٢.٨٣٢) كم^٢ أي ما نسبته حوالي (٣٧.١%) من المساحة الكلية للمملكة، ويشير تقرير دائرة الإحصاءات العامه لعام ٢٠٠٦ بأن عدد سكان محافظة معان بلغ نحو (١٠٦.٤٠٠) نسمة

حيث يشكلون ما نسبته (١.٩%) من مجموع سكان المملكة الأردنية الهاشمية أما على مستوى الاقليم فان سكان محافظة معان يشكلون ما نسبته حوالي (٢٠%) من مجموع سكان إقليم الجنوب، ويتضمن القسم السطحي لهذه المحافظة وحدتين هما: الصحراء والتي تقع شرق المرتفعات الجبلية والتي تشكل ما نسبته حوالي (٩٥%) من المساحة الكلية للمحافظة، والاخرى الجبال والتي تعرف بسلسلة جبال الشراه. ويسود محافظة معان مناخان هما: المناخ الصحراوي في المناطق الشرقية، ومناخ اقليم البحر الابيض المتوسط الذي يسود المرتفعات الجبلية. تحتوي التقسيمات الادارية لمحافظة معان على سبعة مجالس بلديه بعد ان تم دمج (٢١) مجلسا قرويا وبقية ثلاثة مجالس قرويه، إضافة إلى إقليم البتراء الذي تأسس سنة (١٩٩٥) (جامعة الحسين بن طلال: ٢٠٠٣، ص ٢٩). وقد اعيد تسمية اقليم البتراء ليصبح سلطة إقليم البتراء السياحي.

حسب المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية ونوعية الحياة للمدن الرئيسية في الأردن تأتي معان في المرتبة الأخيرة من بين باقي محافظات المملكة في جميع مؤشرات التنمية ونوعية الحياة (وزارة التخطيط: ٢٠٠٠، ٢٠٠٤). هذا ومن المتوقع أن تتحسن مؤشرات التنمية بكافة مجالاتها في حالة تنفيذ مشاريع منطقة معان التنموية التي اطلقت عام ٢٠٠٧، التي تتكون من المنطقة الصناعية، وتشمل مجمع الصناعات الإنشائية، مجمع المناطق الحرفية، مشاغل الصيانة، المدينة السكنية، وتشمل أيضاً محور التنمية البشرية الذي يهدف إلى تنمية المهارات والقدرات البشرية لمواطني المحافظة في تخصصات ومهن تحتاجها الصناعات التي ستقام في المحافظة، كما يهدف إلى تزويد، ورفد السوق المحلي بمثل هذه التخصصات والمهن. ومن المخطط له كذلك إقامة مركز تدريب مهني، وتقني متخصص في مهن ذات قيمة مضافة عالية ودخل مرتفع في الصناعات الإنشائية مثل صناعة الأحجار، والسيراميك والبلاط، وصناعة الألمنيوم، وصناعة الحديد، إضافة إلى التدريب على مهن صيانة الشاحنات والقاطرات (منطقة معان التنموية: المخطط الشمولي: ٢٠٠٩: <http://www.mda.jo>). وسوف نتناول هذا المبحث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في محافظة معان ومقارنتها بمثيلتها على المستوى الوطني وذلك كما يلي:

ثانياً: الخصائص الاجتماعية

كما أشرنا سابقاً فإن تناول الخصائص الاجتماعية للمرأة في هذه الدراسة يقتصر على التركيب العمري والنوعي، والحالة الزوجية بالإضافة إلى المستوى التعليمي وذلك كما يلي:

١. التركيب العمري والنوعي

كما أشرنا سابقاً، إن معرفة التركيب العمري للسكان في أي مجتمع أهمية كبيرة تفيد في توضيح تأثير بعض العمليات الديموغرافية الحيوية والهجرة على فئات السن المختلفة وعلى نسبة النوع في داخل المجتمع. كما تساعد دراسة التركيب العمري للسكان في فهم الصورة الحقيقية للنشاط الاقتصادي بعد إدراك ومعرفة نسبة الفئات المنتجة إقتصادياً، وكذلك معرفة حجم الفئات غير المنتجة في المجتمع، وهذا بدوره يوضح مستوى معيشة كبار السن والعجزة وصغار السن. فمشاكل الدول الفتية غير مشاكل الدول الهرمة، كما أن دراسة التركيب العمري والنوعي

للسكان تساعد المخططين ومتخذي القرار في الدولة على رسم السياسات السكانية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

تشير الإحصاءات إن المجتمع الأردني بطبيعته مجتمع فتي وهذا بدوره ينطبق على كلا الجنسين وعلى كافة المحافظات، إذ أن حوالي (٥٩.٥%) من مجمل سكان المملكة تقع أعمارهم ما بين (١٥-٦٥) سنة (دائرة الإحصاءات العامة: ٢٠٠٧)، وتشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة إلى أن سكان محافظة معان (١٠٤.١) ألف نسمة بلغت نسبة الذكور (٥١.٢%)، والإناث (٤٨.٨%) أما ما يتعلق بمحافظة معان فقد بين جدول (٦) أن التركيب العمري للإناث في محافظة معان يماثل التركيب العمري للإناث على المستوى الوطني، إذ إن نسبة الإناث صغار السن (أقل من ١٥ سنة) تشكل (٣٥.٣%) من مجموع الإناث، وبالمقابل فإن نسبة الإناث كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) تبلغ (١.٧%) من إجمالي الإناث وهي أقل من مثيلاتها على المستوى الوطني والبالغة (٣.٣%) من إجمالي الإناث.

جدول (٦): التركيب العمري للإناث في محافظة معان.

نسبة مئوية	فئات العمر العريضة
٣٥.٣	١٤-٠
٦٣.١	٦٤-١٥
١.٧	٦٥+
١٠٠%	المجموع

المصدر: جامعة الحسين بن طلال (٢٠٠٨)، المسح الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان الثالث، قاعدة بيانات المحافظة، معان.

٢. الحالة الزوجية

يتبين لنا من خلال البيانات المتوفرة في الجدول (٧) توزيع الإناث في محافظة معان حسب الحالة الزوجية، إذ إن نسبة الإناث المتزوجات بلغت (٥٢.٦%)، وهي قريبة من المستوى الوطني في حين أن نسبة غير المتزوجات مرتفعة، حيث بلغت نحو (٤٢.٥%) في عام ٢٠٠٨ مما قد يشير إلى ارتفاع نسبة العنوسة في المحافظة مقارنة بالمستوى الوطني. وقد يكون السبب في ذلك العديد من العوامل، من أهمها العوامل الاقتصادية، والمتمثلة في ارتفاع تكاليف الزواج مقابل انخفاض مستوى الدخل، يُضاف إلى ذلك تغيّر المنظومة الاجتماعية، والتي نتج عنها منح المرأة الحق في التعليم، وإكمال الدراسة الجامعية ومن ثم الالتحاق بسوق العمل وخاصة بعد تأسيس جامعة الحسين بن طلال عام ١٩٩٩ مما سهل على الفتيات الالتحاق بالتعليم الجامعي.

وفي المقابل نجد انخفاض معدلات الطلاق بين الإناث في محافظة معان، إذ بلغت نسبة حالات الطلاق في المحافظة (٠.٧%) في حين أنها في المستوى الوطني (١.٢%) أي إن معدلات الطلاق في المحافظة هي أقل ما علية على المستوى الوطني، فمن ناحية قد يعود ذلك

إلى الطبيعة العشائرية المحافظة للسكان في معان والى ارتفاع معدلات زواج الأقارب، إذ تشير البيانات إلى أن زواج الأقارب هو النمط السائد في المحافظة، ويشكل ما نسبته (٥٣.٤%) من حالات الزواج في المحافظة، بينما النسبة الوطنية لا تتجاوز (٤٠%) ومن ناحية أخرى إلى ظاهرة تعدد الزوجات، إذ تشير البيانات إلى أن نسبة المتزوجين أكثر من مرة في محافظة معان تقريباً (١٣%) وهي تفوق المعدل الوطني الذي يبقى بحدود (٤%) فقط (جامعة الحسين بن طلال: ٢٠٠٣، ص ٢١).

جدول (٧): توزيع الإناث لسن ١٥ سنة فأكثر في محافظة معان حسب الحالة الزوجية.

الحالة الزوجية	نسبة مئوية
عزباء	٤٢.٥
متزوجة	٥٢.٦
مطلقة	٠.٧
أرملة	٤.٢
منفصلة	٠.١
المجموع	١٠٠%

المصدر: جامعة الحسين بن طلال (٢٠٠٨)، المسح الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان الثالث، قاعدة بيانات المحافظة، معان.

٣. المستوى التعليمي

يعتبر التعليم أحد العوامل الرئيسة في البناء الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، فعلى المستوى الاقتصادي يزيد التعليم من قدرة الأفراد على استيعاب التكنولوجيا ويرفع كفاءة العامل الانتاجية مما يؤثر في عملية الانتاج كما ونوعاً، بل يعد التعليم من أهم وسائل تنمية الموارد البشرية. وقد أظهرت العديد من الدراسات بان للتعليم أثراً قوياً على عمل المرأة وأثبتت تلك الدراسات بأن التعليم يرتبط ايجابياً بنسبة مشاركة المرأة في سوق العمل (الآخرس: ١٩٩٠، ص ٦٣).

يشير الجدول (٨) إلى المستوى التعليمي للإناث في محافظة معان، حيث يظهر من الجدول أن نسبة الأمية بين الإناث في المحافظة مازالت مرتفعة، إذ بلغت نحو (١٩.٣%) في عام ٢٠٠٨، مقارنة مع المستوى الوطني، والبالغة (١١.٤%)، اي يفارق (٨%) تقريباً، مما يسترعي الانتباه إلى ضرورة وجود برامج تعليمية في المحافظة تُعنى بمحو الأمية بين الإناث لتقليص الفارق وسدّ الفجوة. ومع أن ارتفاع معدلات الأمية في محافظة معان تشكل التحدي الأول أمام المرأة وتشكل عائقاً أمام مشاركتها في النشاط الاقتصادي، الا أن معدلات الأمية سجلت تراجعاً واضحاً خلال السنوات الأخيرة إذ بلغت الأمية بين الإناث في المحافظة عام ١٩٩٤ (٣٨.٧%) (دائرة الاحصاءات: ١٩٩٤)، بينما انخفضت معدلات الأمية بين الإناث في معان لتصل إلى (٢١.٨%)، وفق مؤشرات المسح الاقتصادي والاجتماعي الثاني لمحافظة معان لعام ٢٠٠٣. ومن خلال حساب معدل تراجع الأمية في المحافظة بافتراض ثبات الظروف

والاحوال العامة فإنه من المتوقع تلاشي الأمية بين الإناث خلال (٢٠١٥-٢٠) سنة تقريباً، أي أن معدل تخلص محافظة معان من امية الإناث في حدود عام ٢٠٢٧ في حين أن معدل تخلص المملكة من الامية في حدود عام ٢٠٢٠، اي أن فجوة الامية بين المحافظة والمملكة يصل زمنياً إلى سبع سنوات تقريباً.

ومن خلال البيانات الواردة في جدول (٨) نجد بأن نسبة الحاصلات على درجة البكالوريوس في محافظة معان بلغت (١١.٨%) في حين تصل النسبة الوطنية للسنة نفسها إلى (١٠.٣%) ويعود سبب ارتفاع نسبة الإناث الحاصلات على الدرجة الجامعية الأولى إلى وجود جامعة الحسين بن طلال في محافظة معان والتي ساهمت بزيادة نسب التحاق الفتيات بالتعليم الجامعي، وذلك لقرب المسافة وعدم اضطرار الفتيات إلى ترك عائلاتهن والتنقل إلى المحافظات المجاورة، أو إلى العاصمة، كما كان معهوداً قبل تأسيس جامعة الحسين بن طلال عام ١٩٩٩ في معان. أما معدل انتشار التعليم العالي بين الإناث في المحافظة (دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه) فقد بلغ نحو (٥.٥%)، وبمقارنة هذه النسبة بالمستوى الوطني نجد بأنها أقل مما هي عليه في المستوى الوطني إذ بلغت هذه النسبة (٠.٨%) في حين كان معدل انتشار التعليم العالي بين الإناث (بكالوريوس فأكثر) في عام ١٩٩٤ في محافظة معان يصل إلى (٠%) (دائرة الإحصاءات: ١٩٩٤) وهو ما يؤكد دور جامعة الحسين بن طلال في انتشار التعليم بين الاناث في معان.

جدول (٨): المستوى التعليمي للإناث ١٥ سنة فأكثر في محافظة معان.

المستوى التعليمي	نسبة مئوية
أمية	١٩.٣
لمة	٤.٣
أساسي	٢٤.٥
ثانوي	٣٢
دبلوم متوسط	٧.٧
بكالوريوس	١١.٨
دبلوم عالي	٠.٣
ماجستير	٠.٢
دكتوراه	٠
المجموع	%١٠٠

المصدر: جامعة الحسين بن طلال (٢٠٠٨) المسح الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان الثالث، قاعدة بيانات المحافظة، معان.

وفيما يتعلق بخصائص الأميات يتبين من الجدول (٩)، الذي يشير إلى خصائص الأمية للإناث في محافظة معان حسب الفئات العمرية، أن الامية منتشرة بين مختلف الفئات العمرية

للمرأة في معان إذ لاتكاد فئة عمرية تخلو منها، وكما هو مبين في الجدول تقل نسب الأمية في الفئات العمرية الصغيرة للإناث وقلها كان لدى الفئة العمرية (٢٥-٢٩) سنة نحو (٥.٨%) بينما بلغت اعلى نسبة للأمية (١١.٩%) في الفئة العمرية (٥٠-٥٤) سنة. وقد يعود الارتفاع في نسب الأمية لدى الإناث في الفئات العمرية التي تزيد عن (٣٥) سنة، هو أن معظم الإناث ضمن هذه الفئات العمرية تكون بمثابة ربة أسرة، كما يشير إلى ذلك جدول (١٠)، مما يعيق انخراطها في برامج محو الأمية، إما بسبب انشغالها برعاية الأسرة، أو عدم شعورها بأهمية التخلص من عبء الأمية.

جدول (٩): خصائص الأميات (١٥) سنة فأكثر في محافظة معان حسب الفئات العمرية.

النسبة مئوية	الفئات العمرية
٦.٢	١٩-١٥
٨.٥	٢٤-٢٠
٥.٨	٢٩-٢٥
٦.٩	٣٤-٣٠
١١.٨	٣٩-٣٥
١٠.٨	٤٤-٤٠
١١.٤	٤٩-٤٥
١١.٩	٥٤-٥٠
٩.٥	٥٩-٥٥
٦.٨	٦٤-٦٠
١٠.٥	+٦٥
١٠٠%	المجموع الكلي

المصدر: جامعة الحسين بن طلال (٢٠٠٨)، المسح الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان الثالث، قاعدة بيانات المحافظة، معان.

وتتركز نسبة الأمية بين الإناث في محافظة معان، وبشكل واضح لدى النساء المتزوجات أكثر من غيرهن من النساء في المحافظة، وهذا ما تشير اليه البيانات الواردة في الجدول (١٠)، والذي يبين خصائص الأمية للإناث في محافظة معان حسب الحالة الزوجية، إذ بلغت نسبة الأمية بين المتزوجات في المحافظة نحو (٧١.٩%)، وهي وإلى حد كبير نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالأمية في الحالات الزوجية الأخرى كما في الجدول (١٠).

جدول (١٠): خصائص الأمية للإناث في محافظة معان حسب الحالة الزوجية.

الحالة الزوجية	نسبة مئوية
غير متزوجة	١٣.٥
متزوجة	٧١.٩
مطلقة	١.١
أرملة	١٣.٤
منفصلة	٠.١
المجموع	%١٠٠

المصدر: جامعة الحسين بن طلال (٢٠٠٨) المسح الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان الثالث، قاعدة بيانات المحافظة، معان.

أما فيما يتعلق بخصائص الملتحقات بالتعليم العالي فيشير الجدول (١١) بأن الفئة العمرية (٢٠-٢٤) هي أكبر الفئات العمرية من الإناث الملتحقات بالتعليم العالي في محافظة معان، حيث بلغت نسبتهن في هذه الفئة في عام ٢٠٠٨ نحو (٤١.٤%)، مما يدل على تتابع المراحل التعليمية مباشرة بعد انتهاء المرحلة الثانوية لدى الإناث في المحافظة، وقد يكون لوجود جامعة الحسين بن طلال في المحافظة سبب في تعزيز ذلك الاتجاه، تأتي في المرتبة الثانية للاتحاق بالتعليم العالي الفئة العمرية (٢٥-٢٩) حيث بلغت نسبتها في عام ٢٠٠٨ نحو (٢٦.٦%)، أما التحاق الإناث بالتعليم العالي في المراحل العمرية المتقدمة فنجد بأنها قليلة حيث بلغت في عام ٢٠٠٨ نحو (٤.٧%) ضمن الفئة العمرية (٤٠-٤٤).

جدول (١١): خصائص الملتحقات بالتعليم العالي في محافظة معان حسب الفئات العمرية.

فئات العمر	نسبة مئوية
١٩-١٥	٧.٠
٢٤-٢٠	٤١.٤
٢٩-٢٥	٢٦.٦
٣٤-٣٠	١١.٩
٣٩-٣٥	٨.٣
٤٤-٤٠	٤.٧
المجموع	%١٠٠

المصدر: جامعة الحسين بن طلال (٢٠٠٨)، المسح الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان الثالث، قاعدة بيانات المحافظة، معان.

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية

تأتي أهمية البيانات المتعلقة بالخصائص الاقتصادية للمرأة كونها تشكل أساساً لطبيعة السياسات والخطط الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالمرأة، ومن ناحية أخرى فإن هذه البيانات تشكل مصدراً هاماً للباحثين والأكاديميين لدراسة الواقع الاقتصادي، والمستوى المعيشي للمرأة في محافظة معان. وبشكل محدد سوف نتناول مساهمة المرأة في قوة العمل، وبطالة المرأة على مستوى المحافظة.

١. مشاركة المرأة في قوة العمل

يعتبر عمل المرأة من أحد العوامل التي ترفع من مكانة ودور المرأة في المجتمع، هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل لا تعكس دورها الفعلي ومسؤولياتها تجاه رعاية الأطفال، والاعباء المنزلية، والعمل غير المأجور في الزراعة، والعمل العائلي أو في القطاع غير الرسمي، مما يعني أن المشاركة الفعلية للمرأة في التنمية تفوق الأرقام والإحصاءات المعلنة.

يشير الجدول (١٢) أن نسبة المشاركة الاقتصادية المنقحة لإجمالي سكان المحافظة (٣٩.٣%)، لكن مقارنة سريعة بين نسب مشاركة الذكور والإناث بغض النظر عن النسبة العامة، يوضح الفرق الكبير بين الطرفين حيث تشير الأرقام الواردة في جدول (١٢) إلى أن معدل مشاركة المرأة الاقتصادية منخفض ولا يتجاوز (١٦.٦%) مما يعني أن (٨٣.٤%) من النساء في محافظة معان خارج قوة العمل ولا يساهمن في العملية الإنتاجية وأن هناك عدد كبير من الأفراد غير العاملين مدعومين من قبل الأفراد العاملين مما يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي الكلي ورفاه العائلة، وارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية. وهو ما يشير أيضاً إلى اتساع الفجوة في معدل النشاط الاقتصادي بين الذكور والإناث في محافظة معان، ولدى مقارنة نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة على مستوى المحافظة والمستوى الوطني نجد أن مساهمة المرأة الاقتصادية (المنقحة) في محافظة معان هي أعلى من النسبة الوطنية. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فإن متوسط دخل المرأة في محافظة معان البالغ (٧٧٩) ديناراً هو أقل من متوسط دخل المرأة على المستوى الوطني (٨٣٩) دينار مما قد يشير إلى انخفاض متوسط الاجور في محافظة معان.

جدول (١٢): معدلات المشاركة الاقتصادية في المحافظة حسب الجنس لعام ٢٠٠٨.

المحافظة	إناث	ذكور	المؤشر
٣٩.٣	١٦.٦	٦٢.١	معدل النشاط الاقتصادي المنقح
٢٥.٣	٣٠.٣	١٦.٤	معدل البطالة
٧٧٩.٣			متوسط دخل المرأة السنوي*

المصدر: جامعة الحسين بن طلال (٢٠٠٨) المسح الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان الثالث، بتانات غير منشورة، قاعدة بيانات المحافظة، معان.

* المصدر: دائرة الاحصاءات العامة (٢٠٠٨) دراسة خريطة تمكين المرأة الاردنية، عمان، الاردن.

أما فيما يتعلق بخصائص المشتغلات من الاناث فيبين الجدول (١٣) أن أعلى نسبة من الاناث المشتغلات اللواتي أعمارهن (١٥-٦٤) سنة هن من المشتغلات في قطاع التعليم حيث بلغت نسبتهن (٤٢.٩%)، وهي تماثل نسبة العاملات في قطاع التعليم على المستوى الوطني، والبالغة (٤٠.١%)، وفي المقابل يشير الجدول إلى أن نسبة الإناث العاملات في قطاع الامن والدفاع بلغ (٧.٠%)، وهي تماثل بشكل كبير نسبة العاملات في هذا القطاع على المستوى الوطني، والبالغة (٧.٣%)، وكما هو الحال في المستوى الوطني يشير الجدول (١٣) إلى الاختلال في توزيع المرأة العاملة على القطاعات المكونة للاقتصاد، وقد يعود ذلك إلى عدم تقبل المجتمع بصورة واسعة وتنوع مجالات توظيف الإناث، صعوبة ظروف العمل وعدم ملائمتها لاحتياجات المرأة، وعدم توفر فرص العمل.

جدول (١٣): توزيع الاناث المشتغلات ١٥-٦٤ سنة في محافظة معان حسب المهنة.

نسبة مئوية	المهنة الرئيسية
٢.٦	المهن الإدارية والمحاسبية
١.٧	المهن التجارية (أعمال حرة)
٤.٢	المهن الطبية والصيدلانية
٤٢.٩	المهن التعليمية
٠.٤	المهن الهندسية
٧.٠	قوات مسلحة (الامن، الدفاع المدني)
١.١	المهن الحرفية
١.٤	المهن الزراعية
٣.١	عامل
٣٢.٩	موظف

... تابع جدول رقم (١٣)

المهنة الرئيسية	نسبة مئوية
مهن البناء والتشييد	٠
سائق	٠
أخرى	٣.٩

المصدر: جامعة الحسين بن طلال (٢٠٠٨)، المسح الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان الثالث، قاعدة بيانات المحافظة، معان.

ومن الجدير بالذكر هنا أن جدول (١٣) والمستخلص من المسح الذي نفذته جامعة الحسين بن طلال قد اشتمل على بعض التداخلات في تصنيف المهن الرئيسية، فقد أشار إلى بند موظف، ولم يبين الوظائف التي يشملها هذا البند، إذ يمكن اعتبار جميع العاملين في القطاع العام والخاص خاصة في الوظائف ذات الطابع الإداري ضمن مهنة موظف، بالإضافة إلى بند عامل، والتي قد تشمل العاملين في المهن الحرفية والزراعية. بالإضافة إلى صعوبة استخدام الجدول للمقارنة على المستوى الوطني لأختلاف تصنيف المهن الرئيسية.

أما بالنسبة إلى توزيع الإناث المشتغلات (١٥-٦٤) سنة في محافظة معان حسب المستوى التعليمي كما في جدول (١٤) فقد بينت الدراسة أن نسبة الإناث المشتغلات اللواتي أعمارهن (١٥-٦٤) سنة كانت أعلاها عند حملة درجة البكالوريوس فقد بلغت نسبتهن (٣٩.٨%)، وكان في المرتبة الثانية حملة الدبلوم المتوسط بنسبة (٢٢.٩%). في حين بلغت نسبة العاملات من الأميات ما نسبته (٤.٢%)، وهو ما يشير إلى أهمية التعليم كعنصر أساسي يمكن المرأة من الحصول على فرصة عمل وذلك كما أكدت دراسة ناصر (١٩٩٥)، هذا ويلاحظ أن هناك اختلافاً في خصائص المشتغلات من ناحية مستوى التعليم في محافظة معان، وعلى المستوى الوطني حيث بلغت نسبة العاملات ممن يحملن درجة البكالوريوس (٤٤.٨%)، وفي المقابل بلغت نسبة العاملات الأميات على المستوى الوطني ما نسبته (١.٤%) حسب البيانات الواردة في الجدول (٥).

جدول (١٤): توزيع الإناث العاملات ١٥-٦٤ سنة في محافظة معان حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	نسبة مئوية
أمي	٤.٢
ملم	١.٦
أساسي	١١.٦
ثانوي	١٦.٣
دبلوم متوسط	٢٢.٩
بكالوريوس	٣٩.٨

...تابع جدول رقم (١٤)

المستوى التعليمي	نسبة مئوية
دبلوم عالي	١.٩
ماجستير	١.٥
دكتوراه	٢
المجموع	%١٠٠

المصدر: جامعة الحسين بن طلال (٢٠٠٨)، المسح الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان الثالث، قاعدة بيانات المحافظة، معان.

٢. بطالة المرأة

تُعد البطالة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تأثيراً في المجتمع، حيث أن ارتفاع معدلاتها يؤدي إلى انخفاض ملموس في مستوى الدخل وبالتالي، ارتفاع معدلات الفقر، بالإضافة إلى ذلك تؤدي البطالة إلى مظاهر اجتماعية، ونفسية سلبية تضعف النسيج الاجتماعي، فتزداد حدة الصراعات الطبقيّة والمشاكل الاجتماعية، إذ ترتفع معدلات الجريمة، والعنف، والاضطرابات النفسية. وكما أشرنا سابقاً فإن معدل البطالة لدى الإناث في محافظة معان يفوق المستوى الوطني، فقد بلغت البطالة لدى الإناث في محافظة معان (٣٠.٣%) عام ٢٠٠٨، بينما معدل البطالة للإناث على المستوى الوطني لنفس العام بلغ (٢٤.٤%) جدول (١٢). ويعود سبب اتساع الفجوة بين المحافظة والمعدل الوطني إلى زيادة أعداد الخريجين من الإناث إذ فاقت نسبة الحاصلات على الدرجة الجامعية الأولى في معان مثلتها على المستوى الوطني، وفي المقابل فإن فرص العمل المتاحة أمامهن محدودة وتتركز في قطاع التربية والتعليم، بالإضافة إلى عدم توفر قطاعات تنموية جديدة تستوعب الكوادر البشرية الجديدة، وتناسب الإناث من ناحية ظروف العمل. ومن المتوقع أن تبقى معدلات البطالة للإناث مرتفعة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، والمفاهيم الاجتماعية السائدة الأمر الذي ينعكس على مكانة المرأة في محافظة معان مستقبلاً خاصة وأن مشاريع منطقة معان التنموية التي من المتوقع أن تستحدث ٧٠٠٠ فرصة عمل حتى عام ٢٠٢٥ تركز على الصناعات الإنشائية مثل: صناعة الأحجار، والسيراميك والبلاط، وصناعة الألمنيوم وصناعة الحديد، إضافة إلى التدريب على مهن صيانة الشاحنات، وهي قطاعات لا تتلاءم مع ظروف المرأة.

بالنظر إلى جدول رقم (١٥) الذي يبين خصائص الإناث المتعطلات حسب الفئات العمرية نجد أن ما نسبته (٤٢.٧%) من إجمالي المتعطلات عن العمل ضمن الفئة العمرية (٢٠-٢٤). في حين بلغت نسبة المتعطلات والباحثات عن عمل (٢١.٨%) ضمن الفئة العمرية (٢٥-٢٩). أي أن ما نسبته (٦٥%) تقريباً من المتعطلات عن العمل هن ضمن الفئة العمرية الفتية والتي تقع ضمن الفئة العمرية (٢٠-٢٩) سنة. وهو ما يشير إلى ارتباط نسب البطالة بالفئة العمرية المنتجة، وهي الفئة المؤهلة، والحاصلة على الدرجة الجامعية الأولى.

جدول (١٥): توزيع الإناث المتعطلات ١٥-٦٤ سنة في محافظة معان والذين يبحثون عن عمل حسب الفئات العمرية.

الفئات العمرية	نسبة مئوية
١٩-١٥	١٦.٣
٢٤-٢٠	٧٤٢
٢٩-٢٥	٢١٨
٣٤-٣٠	٥٧
٣٩-٣٥	٦٤
٤٤-٤٠	١٣
٤٩-٤٥	٥.١
٥٥-٥٠	٣.٠
٥٩-٥٥	١.٠
٦٤-٦٠	١.٠
المجموع	%١٠٠

المصدر: جامعة الحسين بن طلال (٢٠٠٨)، المسح الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان الثالث، قاعدة بيانات المحافظة، معان.

ويمكن التعرف على خصائص المتعطلات عن العمل من ناحية مستوياتهن التعليمية كما هو في جدول (١٦) حيث تشير البيانات إلى أن أعلى نسبة للمتعلقات هن من حملة الثانوية العامة حيث بلغت نسبتهن (٣٦.٤%) تليها حملة شهادة المرحلة الأساسية بنسبة (٢٠.٦%)، وكانت أقل نسب التعطل من المتعلقات عند حملة درجة الماجستير حيث بلغت نسبتهن (٠.١%)، وكانت أقلها حملة الدبلوم العالي بنسبة (٠.١%).

جدول (١٦): توزيع الإناث المتعطلات ١٥-٦٤ سنة في محافظة معان حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	نسبة مئوية
أمي	٩.٧
ملم	٣.٢
أساسي	٦٠.٢
ثانوي	٣٦.٤
دبلوم متوسط	٩٧.١
بكالوريوس	٧٤١

... تابع جدول رقم (١٦)

المستوى التعليمي	نسبة مئوية
ماجستير	.١٠
دكتوراه	.٠
المجموع	%١٠٠

المصدر: جامعة الحسين بن طلال (٢٠٠٨) المسح الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان الثالث، قاعدة بيانات المحافظة، معان.

ويشير جدول (١٦) أن ما يزيد عن ثلث المتطلعات عن العمل في محافظة معان هن ممن لم يكملن التعليم الثانوي، مما يدل على تسربهن من المدارس وتوجههن إلى سوق العمل، وهنا تبرز الحاجة إلى ضرورة دراسة أسباب التسرب من المدارس و بالمقابل هذا يتطلب إعداد برامج تأهيل وتدريب لهن، وتوجيههن نحو العمل المهني والحرفي. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في برامج مراكز التدريب المهني ومشاريع مدينة معان التتموية، وتجهيزها لاستقطاب وتأهيل الشابات ممن أنهين المرحلة الأساسية والثانوية خاصة أن خصائص المشتغلات في محافظة معان تبين افتقار المحافظة إلى المهنيات من الإناث.

النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة إلى تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في محافظة معان، من خلال استعراض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في محافظة معان، ومقارنتها بوضع المرأة على مستوى المملكة. وقد أعتمدت الدراسة بشكل رئيس على المسوحات التي قامت بها جامعة الحسين بن طلال خلال ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ بالإضافة إلى المسوحات والدراسات التي قامت بها دائرة الإحصاءات العامة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة. وقد بينت الدراسة من خلال تحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في محافظة معان، إلى وجود العديد من الاختلالات في أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية في المحافظة مقارنة بأوضاع المرأة على المستوى الوطني والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

١. استمرار فجوة الامية بين الإناث في محافظة معان مقارنة مع المعدلات الوطنية، أي بفارق (٨%) تقريباً عن المعدل الوطني، وهي تتركز وبشكل واضح لدى النساء المتزوجات أكثر من غيرهن من النساء في المحافظة وبنسبة (٧١.٩%).
٢. البطالة بين الإناث من أكبر التحديات التي تواجه المرأة في محافظة معان فقد بلغت (٣٠%) بينما معدل البطالة للإناث على المستوى الوطني (٢٤%) عام ٢٠٠٨.
٣. إنتشار زواج الاقارب في محافظة معان وهو يشكل النمط السائد مقارنة مع المستوى الوطني.

٤. تدل البيانات المتعلقة بالحالة الزوجية إلى ارتفاع نسب العازبات من سن ١٥ فأكثر في محافظة معان مقارنة بالمستوى الوطني.
 ٥. تجاوز نسبة الحاصلات على درجة البكالوريوس في محافظة معان النسبة الوطنية.
 ٦. نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في محافظة معان بلغت (١٦%)، في حين أن نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني (١٤%).
 ٧. أشارت النتائج أن نسبة تعدد الزوجات في محافظة معان (١٣%) هي نسبة عالية مقارنة مع النسب الوطنية (٤%).
 ٨. ثلث المتعطلات عن العمل في محافظة معان ممن لم يكملن التعليم الثانوي مما يدل على تسربهن من المدارس، وتوجههن إلى سوق العمل.
- وعليه فإن الدراسة توصي بما يلي:**
١. ضرورة تبني استراتيجيات وطنية على مستوى محافظة معان تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجه المرأة خاصة في مجال محو الأمية، والحد من مشكلة البطالة.
 ٢. إعادة النظر في محاور مدينة معان التنموية خاصة في مجال التدريب المهني والحرفي ليشمل فرص تدريب ملائمة للإناث تستطعن من خلالها الالتحاق بسوق العمل.
 ٣. إعداد برامج توعية من خلال وسائل الإعلام المتاحة خاصة إذاعة معان للعمل على الحد من المظاهر السلبية التي تؤثر على المرأة ومساهمتها الاقتصادية.
 ٤. ضرورة توحيد منهجية المسح الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم به جامعة الحسين بن طلال مع المنهجية المتبعة في المسوحات التي تقوم بها دائرة الاحصاءات العامة حتى تسهل عملية المقارنة.

المراجع العربية والأجنبية

- الاخرس، محمد. (١٩٩٠). تركيب العائلة العربية ووظائفها: دراسة ميدانية لواقع العائلة في سورية. ط٢. وزارة الثقافة. دمشق.
- بدارنة. (٢٠٠٧). واقع مشكلة العنوسة في المجتمع الأردني وأبعادها الاقتصادية. جمعية العفاف الأردنية. عمان.
- التكريتي، نادية. وقعو، ماري. (١٩٩٠). مكانة ودور المرأة في التنمية في الأردن. وزارة التخطيط. مديرية الأبحاث والسياسات الاقتصادية. قسم القوى البشرية. عمان. الأردن.
- جامعة الحسين بن طلال. (٢٠٠٣). المسح الاقتصادي والاجتماعي الثاني للمحافظة. دائرة العلاقات وتنمية المجتمع. معان.

- جامعة الحسين بن طلال. (٢٠٠٨). المسح الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان الثالث. بيانات غير منشوره. قاعدة بيانات المحافظة. معان.
- جريدة الرأي. (٢٠١٠) <http://www.alrai.com/print.php.news:13/10/2010>
- دائرة الإحصاءات العامة. (١٩٧٩). التعداد العام للسكان والمساكن. عمان. الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة. (١٩٩٤). مسح البطالة والعمالة. عمان. الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة. (٢٠٠٤). التعداد العام للسكان والمساكن. عمان. الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة. (٢٠٠٥). مسح البطالة والعمالة. عمان. الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة. (٢٠٠٦). مسح البطالة والعمالة. عمان. الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة. (٢٠٠٨). دراسة خريطة تمكين المرأة الاردنية. عمان. الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة. (٢٠٠٨). إحصاءات المرأة. عمان. الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة. (٢٠٠٩). الاردن بالارقام. العدد (١٢). عمان. الأردن.
- دائرة الاحصاءات العامة. (٢٠٠٧). الملتقى الوطني الثالث للسكان. السكان والهبة الديموغرافية. بالتعاون مع المجلس الاعلى للسكان وصندوق الامم المتحدة للسكان. عمان.
- شبانة، أمنية. (١٩٩٩). أثر سياسات التصحيح الهيكلي في مصر على مساهمة المرأة في إحداث التنمية المتواصلة. المؤتمر الثاني لكلية التجارة. جامعة الازهر. مصر.
- شتوي، موسى. (٢٠٠٤). السياسات الاجتماعية في الأردن. تقرير التنمية الاجتماعية في الأردن لعام ٢٠٠٣. المركز الأردني للبحوث الاجتماعية. عمان. الأردن.
- العوض، أكرم. (٢٠٠٩). "الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة. الكرك. الأردن.
- مركز الاميرة بسمة لشؤون المرأة. (١٩٩٩). المرأة الاردنية بين الماضي والحاضر. عمان. الاردن.
- فرج، كارولين. (١٩٩٦). دليل المرأة الأردنية في الحياة السياسية. مؤسسة كونراد أدناور. عمان. الأردن.
- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة. (١٩٩٨). برنامج العمل الوطني للنهوض بالمرأة الأردنية. عمان. الاردن.
- ناصر، سري. (١٩٩٥). مشاركة المرأة الريفية. الاسكوا. عمان.

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (١٩٩٩). خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٣. عمان، الأردن.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (٢٠٠٠). تقرير التنمية البشرية في الأردن. عمان.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (٢٠٠٤). تقرير التنمية البشرية في الأردن. عمان.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (٢٠٠٧). التقرير السنوي. دائرة الابحاث والدراسات. عمان. الأردن.
- منطقة معان التنموية. (٢٠٠٩). "المخطط الشمولي". <http://www.mda.jo>
- European Training Foundation. (2005). Unemployment in Jordan. External Communication Unit. Italy.
- Flynn, D. & Oldham, L. (1999). Women's Economic Activities in Jordan. A Women in Development Technical Assistance project. USA.
- Miles, R. (2002). "Employment and Unemployment in Jordan: The Importance of the Gender System". World Development. 30(3). 413-427. Elsevier Science Ltd.
- World Bank. (2006). Gender Assessment in Jordan. Report.